يتنقل عبر القنوات الفضائية ليشرح بأنه لا يجوز الصمت على اعمال الاخلال بالقانون

أين موفاز حين ترتكب يوميا الاعمال الفظيعة ضد الفلسطينيين في الخليل؟

■ منذ تلك الايام الوردية والسطوع الذي حظيت به مريم لبيد في الاعلام الاسرائيلي، لم يولد منذ ذلك الحين، من يملك هذا اللسان العذب الذي لا تمل اجهزة الراديو والتلفزيون عن إسماعنا إياه لـ«اوريت ستروك» المتحدثة باسم «الاستيطان اليهودي في مدينة الخليل».

دون تلعثم، ودون تردد، وبصوت جاد لا يعرف المواربة، فان السيدة ستروك تواصل بياناتها واعلاناتها العنصرية وكأنها تتحدث عن قائمة مشتريات تعتزم تناولها من السوق. هكذا بكل بساطة. الزعران (اليهود) في الخليل، والذين ينظرون الى الفلسطينيين كأنهم مجرد شيء يستحق الاعتداء التي يقومون بها ضد المواطنين الفلسطينيين منذ سنوات؟ لماذا ارتكبت الاعمال الفظيعة في سوق الجملة في الخليل وفي الطرق والأحياء القريبة منها والتي كانت تُرتكب بوجود وتحت سمع وأبصار جنود الجيش الاسرائيلي؟ للأسف نقول «نعم، بغطاء من الجيش الاسرائيلي»، فهناك بضع مئات من «المستوطنين الأبطال» يرتكبون الاعمال الفظيعة هناك، لا لشيء إلا لأن قوات كبيرة من الشرطة والجيش الاسرائيليين تحافظ عليهم وتحرسهم. فماذا يساوون دون هذه الحماية؟.

يبدو أن أوريت ستروك، المتحدثة باسم جماعتها من المستوطنين، فهمت بسرعة قواعد اللعبة، فهم قد يرتكبون مجزرة ضد العرب في المدينة، وبعد ذلك تتعرض الصحافة الاسرائيلية لهذا الحدث على نحو هامشي وفي صفحاتها الأخيرة. والمستوى السياسي سيرد على ذلك بقوله «إن ما حدث ليس جيدا». ولكنه مع ذلك سيُلمح لقوات الجيش والشرطة أن تُبقي عيونها مغمضة وأن تسمح للامور بأن تسير كما هي، المهم أنهم يريدون أن يبقى موضوع الخليل فوق رؤوسهم، دون تحريك.

لقد حدثّني أحد الجنود الذين خدموا في الخليل قبل نحو سنة ونصف، وهو ابن لاحدى العائلات الصديقة، عن الازمة التي يعيشها جنود الجيش هناك. فقد كان قلبه يدفعه نحو «رفض تنفيذ الأوامر» اذا طلبت منه قيادته مواصلة العمل الأمني الجاري في هذه المدينة. فبعد أن خدم، هو وبعض قادته بصورة جيدة وأبلوا بلاء حسنا خلال خدمتهم، تمكنوا، لهذا السبب أو غيره، من نيل إعجاب القادة مما دفع بهم (قادته) الى عدم اعادته للخدمة من جديد في الخليل.

وأضاف هذا الجندي يقول: «إن جميع المحاولات التي بذلها من اجل الوصول الى قيادة الجيش العليا وتقديم تقرير حقيقي عما يدور ويحدث في الخليل يوميا، قد وجدت طريقا مسدودا». «الكل يعلم»، هكذا حاول قادته اقناعه لكي يطمئن، «وأنت ايضا، لن تزيد معرفتهم ولن تقدم لهم الجديد». بل إن بعضهم أضاف قائلا له «بل انهم، (أي القادة الكبار)، يشعرون بأن أيديهم مكبلة ومقيدة من قبل الذين يفترض بهم أن يصدروا لهم الأوامر، أي المستوى السياسي».

من هنا نفهم بأنه ليس القادة الميدانيون فقط هم الذين يعرفون حقيقة ما يجري في الخليل، وأنهم ليسوا الوحيدين الذين يرون الوجه الحقيقي للاشياء، بل إن السيدة ستروك ونوعام ارنون وغيره من المسؤولين من بين المستوطنين، يعرفون حقيقة ما يحدث في المدينة. وايضا شاؤول موفاز، الذي يتنقل في هذه الايام من قناة فضائية الى اخرى ويشرح ويؤكد بأنه لا يمكن الاستمرار في ذلك ولا يجوز الصمت أكثر على ما يحدث وأنه يجب وضع حد لهذه الزعرنة واعمال الاخلال بالنظام والقانون. فهذا السيد المسؤول، أين كان طول الوقت، مع أنه يعرف ولديه التقارير الكافية؟ أين كنت حتى الآن يا سيدي وزير الدفاع حين تمكنت مجموعة من المتطرفين من فرض سيطرتها وهيمنتها وجدول أولوياتها على دولة بأكملها؟ وأين كنت حين استطاعت هذه الفئة أن تفعل كل ما يحلو لها من أفعال ضد العرب؟ فواجبك ووظيفتك يُمليان عليك العمل بجد ضد هؤلاء، في حين أنك تجاهلت ذلك، بل وسمحت لهذا التطرف بالاستمرار ومواصلة اعماله، وفرضت على عشرات الفلسطينيين العيش تحت ظل هذا الارهاب اليهودي ولم تحافظ على ملليمتر واحد من سلطة النظام

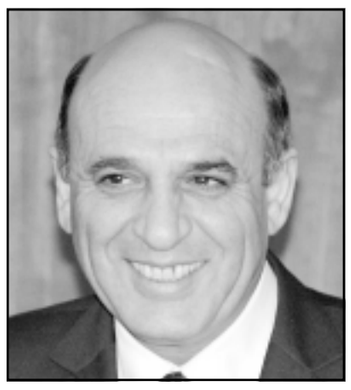

شاؤول موفاز

والقانون.

الآن، مع أن هذا جاء متأخرا جدا، وبعد أن تمكنت السيدة ستروك وجماعتها والفتيان من الشبان والشابات من المتطرفين بأعمار 15 عاما أن يرتكبوا من الافعال السيئة الشيء الكثير ضد العرب وأن يتسببوا بالضرر الكبير لسمعة الدولة، وبعد أن أصبحنا جميعا موسومين بسمة البشاعة وتحمل الذنب نتيجة ما يفعله هؤلاء ضد العرب في الخليل والممارسات الفظيعة ضد شعب آخر ـ الآن أصبحت الدولة بحاجة الى آلاف الجنود من اجل طرد واخلاء بضع مئات من المستوطنين الذين لا يعرفون إلا إلها واحدا يؤمنون به، هو إله العنف وزعرنة القوة.

ياعيل باز ـ ملماد
كاتبة يسارية
(معاريف) 2006/1/19

استطلاع: 63 في المئة من الاسرائيليين مستعدون لتقسيم القدس

■ معظم السكان اليهود في اسرائيل مستعدون، في اطار اتفاق سلام حقيقي، التنازل عن احياء عربية في شرقي القدس وعمليا اعادة تقسيم المدينة؛ ومع ذلك، فان الاغلبية الساحقة (75 في المئة) ممن هم مستعدون للتنازلات لا يؤمنون بأنه يمكن الوصول الى سلام حقيقي مع الفلسطينيين. وبالمقابل، فان نسبة قليلة جدا فقط مستعدون في اطار سلام حقيقي ايضا، التنازل عن احياء البلدة القديمة، عن حائط المبكى وعن الحرم.

معطيات الاستطلاع الشامل الذي اجراه د. اهرون باين ومعهد تنتسبيت، عن مواقف الجمهور بالنسبة للقدس يُنشر في عمل بحثي واسع النطاق أُعد في معهد القدس للبحوث الاسرائيلية. خبراء المعهد رسموا جداول مختلفة (ديمغرافية، اقتصادية، اجتماعية وأمنية) لفحص وضع المدينة اليوم.

ومعظم الجداول تشير الى ميول سلبية. رجال معهد القدس ينشرون سلسلة من التوصيات بالنسبة لمستقبل المدينة في التسوية الدائمة. وسيعرض هذا العمل البحث في مؤتمر هرتسيليا الاسبوع القادم.

ويعود الاستعداد للتنازل عن احياء عربية في القدس، حسب البحث، الى اغلبية واضحة (95,3 في المئة) تعتقد أنه من المهم ان يكون في القدس اغلبية يهودية كبيرة. ومن السكان كبار السن ـ 63 في المئة مستعدون للتنازل في المدينة في اطار سلام حقيقي، حسب الترتيب التالي: 3,2 في المئة مستعدون للتنازل عن الاحياء العربية في شرقي القدس، عن جبل الزيتون وعن حائط المبكى. 5,4 في المئة مستعدون للتنازل فقط عن الاحياء العربية في شرقي القدس، ولكن ليس عن البلدة القديمة، عن الحي اليهودي وحائط المبكى. 36 في المئة غير مستعدين لاي تنازل في القدس لا عن احياء عربية في شرقيها ولا عن البلدة القديمة او المبكى أو الحرم.

التقليديون والعلمانيون يميلون بشكل كبير الى الموافقة على التنازلات في القدس، مقابل اولئك الذين يعرفون انفسهم بانهم متدينون او اصوليون.

وتلوح من الجداول المقررة لفحص وضع المدينة صورة متشائمة:

ـ جدول السكان. الاغلبية اليهودية في القدس آخذة بالتآكل. مع توحيد المدينة في العام 1967 بلغت الاغلبية اليهودية 75 في المئة. اما اليوم فهي تبلغ 66 في المئة. وفي العام 2020 من المتوقع أن تنخفض الى 58 في المئة. وفي العام 2030 الى التعادل (50 ـ 50 في المئة) بين اليهود والعرب في المدينة.

ـ جدول الهجرة. الهجرة الخارجة من القدس توجد في ميل ارتفاع. في العشرين سنة الاخيرة فقدت المدينة اكثر من 100 الف من سكانها.

ـ جدول الاقتصاد: الجداول الاقتصادية ايضا لا تشير الى صورة محسنة. معدل المشاركة في قوة العمل في القدس ادنى منه في المدن الكبرى في اسرائيل (والسبب في ذلك يعود الى معدل المشاركة المتدني في سوق العمل للرجال الاصوليين والنساء العربيات). فرع الخدمات في القدس كبير على نحو خاص (50 في المئة من اجمالي العاملين) ولهذا فان مستوى الاجر المتوسط منخفض ايضا. كما أن عدد المعيلين في القدس صغير. الدخل للفرد هو الادنى بين المدن الكبرى في اسرائيل الأمر الذي يؤثر على القوة الشرائية، على الوضع التجاري في المدينة وعلى وضع البلدية. القدس هي الافقر بين المدن الكبرى، وثلث العائلات في المدينة يوجد تحت خط الفقر. اكثر من 53 في المئة من اطفال المدينة يعرفون كفقراء، والسكان العرب افقر بكثير من اليهود.

ـ جدول الأمن الشخصي: منذ اندلاع الانتفاضة الثانية وحتى اليوم، وقعت في المدينة 635 عملية اصيب فيها 1,643 شخصا وقتل 211 (20 في المئة من القتلى في اجمالي العمليات في السنوات الخمس من الانتفاضة). كما أن حجم السياحة (رغم الانتعاش النسبي) لا يزال منخفضا بالقياس الى التسعينيات.

أساس توصيات الفريق هي بالتالي ـ في ضوء فحص الجداول ومواقف الجمهور بالنسبة للمدينة هي التالية: اعادة ترسيم حدود المدينة في ظل التنازل عن احياء عربية (خطوط لمثل هذه الخرائط رسمت في الماضي في المعهد)، وجوب العمل على توزيع الصلاحيات الى احياء كبيرة في المدينة لتحسين جودة حياة السكان ورضاهم، خلق صلات وتعاون بين المتروبول والمدينة، تطوير «صناعات سلام» في ظل مشاركة العالم اليهودي، المسيحي والاسلامي، تحديد خطوط حمراء لا يتم اجتيازها في اي تسوية سياسية، وترسيخ التمسك باطار هذه الخطوط، نقل معظم وحدات الصلاحية الحكومية والقومية الى المدينة، وتفضيلها كمركز للبحث والدراسات العليا. كما أن الفريق يوصي بتفضيل ترميم مركز المدينة والمدينة الداخلية على التطوير خارج القدس.

نداف شرغاي
كاتب ومحلل في الصحيفة
(هآرتس) 2006/1/19

القوة العسكرية ليست كافية لاقناع العرب بالاعتراف بحق الدولة اليهودية في الوجود

تركة شارون التي يُكثرون الحديث عنها لا تكمن في خطة معينة وانما في النهج والاسلوب البراغماتي القائم على تقدير الوضع ومعطياته

■ اربيل شارون في غيبوبة، والجدل حول «تركته» مندلع بكامل قوته خارج مستشفى هداسا. حمامة أم صقر؟ يُخلي المستوطنات أم يبني البؤر الاستيطانية؟ رجل تسوية أم قامع للفلسطينيين؟ من السهل ايجاد علامات لهذه الأمور وتلك خلال سنوات شارون الخمس. مرن وعنيد، باني وهادم. أي بلبلة هذه.

جدل يدور حول خارطة الانسحاب من الضفة الغربية التي خلفها شارون من ورائه. ومرة اخرى نسأل اذا «كانت لديه خطة» واستراتيجية: هل خطط للانسحاب حتى الجدار أم من عدة مستوطنات معزولة فقط؟ وخلال أي مدة زمنية؟ وكيف خطط للسيطرة على «المناطق الأمنية» في غور الاردن؟ وما الذي قصده في حديثه عن «الدولة الفلسطينية»؟ هل قصد الاستقلال والسيادة أم بانتوستانات محاطة بالأسوار؟ أنصار الانسحاب العميق يتشبثون بالأمور التي أدلى بها شارون حول التهديد الديمغرافي. خصومهم يقتبسون نظريته حول أهمية السيطرة على المرتفعات الجبلية العالية. الجميع يتفقون على أن «غزة أولا» لم تكن النهاية.

من الصعب معرفة ما الذي كان شارون سيفعله لو كان سليما وبقي في سدة الحكم. ولكن اذا قمنا بترتيب نهجه وقراراته خلال رئاسته للوزراء فالاستنتاج هو أن «تركته» تتعلق بالطريق أكثر من كونها مسألة نتيجة نهائية. خلاصة السياسة تكمن، حسب رؤيته، في خدمتها لمصالح اليوم والغد وليس المقولات والعقائد والمؤسسات التي تعود للأمس. هذا يوضح سبب قيامه بتفكيك مستوطنات غزة، ومن ثم تفكيك الليكود، ولماذا سعى على ما يبدو لتنفيذ انسحاب آخر في الضفة الغربية الذي يهدف الى تقليل الاحتكاك والاحتلال وتخفيف الضغوط الدولية على اسرائيل؟

شارون لم يتحول الى حمامة يسارية، كما يدعي خصومه في اليمين، حتى عندما ألحق الأذى بالمستوطنين أكثر من رابين وبيريس أو ايهود باراك. هو لم يعتقد أن المستوطنات غير مبررة أو غير قانونية. الاستيطان اليهودي في ارض اسرائيل كان وما زال قيمة عليا في نظره. ولكن شارون، الذي عرف بصورة شفهية عدد اليهود والعرب في البلاد منذ وعد بلفور، أدرك أن اسرائيل قد فشلت في استيطان المناطق ولم تنجح في «جلب مليون يهودي» لاسكانهم خلف الخط الاخضر (في المناطق). في ظل هذه الشروط التي توجد فيها لليهود دونية سكانية بالنسبة للعرب فضل شارون الانسحاب واختصار الخطوط في محاولة منه للحفاظ على الكتل الاستيطانية التي عمقت جذورها.

الانعطافة التي قام بها شارون في آخر دربه السياسي كانت تعديل تصوره حول «الجدار الحديدي» الذي كان نبراسا له طول حياته. هو أدرك أن القوة العسكرية ليست كافية لاقناع العرب بالاعتراف بحق الدولة اليهودية في الوجود. طول سنوات بحث عبثا عن نقطة الارتكاز الاستراتيجية التي يقبل العرب بعدها الصهيونية فقط من اجل الاكتشاف أنهم يواصلون الحرب ايضا حتى بعد ضربهم مرة تلو اخرى.

استخلاصه كان أن «الجدار الحديدي» العسكري بحاجة الى شرعية سياسية ودعم دولي، وأن يكون ذا اجماع داخلي واسع، والى ركيزة ديمغرافية تكون فيها اغلبية يهودية في الدولة ـ وإلا فان المشروع كله سيكون في خطر. هذه خلفية بناء الجدار وقبول خريطة الطريق وفك الارتباط.

رسالة شارون لورثته لا تتمحور في خارطة سرية معينة، وانما بالطريقة والنهج: قدروا الوضع والقوات التي تقف قبالتكم والمخاطر والاحتمالات، وعندئذ اتخذوا قراركم. هل يعني هذا أن الانسحاب نحو الجدار مسألة لا يمكن منعها؟ في الأجواء الداخلية والدولية القائمة يبدو أن هذا هو الاتجاه المطلوب. ولكن اسرائيل ليست هناك بعد، والنتيجة ستعتمد على الشرعية الجماهيرية للحكومة القادمة وعلى شدة الضغوط الخارجية والتطورات لدى الفلسطينيين.

الوف بن
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/1/19

اريبل شارون

الانتخابات التمهيدية داخل حزب العمل اظهرت ثقة المنتخبين بالطريق السياسي الذي يختار الحزب السير فيه

■ استكمل حزب العمل أمس الانتخابات التمهيدية داخل الحزب وعرض منتخبه للانتخابات. طريقة الانتخابات التمهيدية، البرايمرز، في صيغتها الحالية مليئة بنقاط الخلل: فهي تخلق تعلقا بين المرشحين والمتبرعين، تميز بين المرشحين ذوي العلاقات وبين من لا يستندون الى اسرة رجال الاعمال، وملتزمة تجاه ممثلي الاقاليم، الجماعات والاوساط. وكان من الافضل لو أن العمل (وكل الاحزاب الاخرى) قد وافق على اقتراح بعض قادته في تبني الطريقة النرويجية التي تخول كل من يصوت لحزب معين ان يصوت، في بطاقة اخرى، ايضا للمرشح او المرشحين المفضلين في نظره.

غير أنه رغم التحفظات فلا ريب أن فرحة عمير بيرتس والمنتخبين مبررة. ففي اجراء ديمقراطي صرف انتخب نحو 65 الفا من اعضاء العمل (نحو نصف المنتسبين، الذين بعضهم جدد) مندوبيهم للكنيست واعربوا بذلك عن ثقتهم ليس فقط بالاشخاص المنتخبين بل وايضا بالطريق السياسي الذي يختار الحزب السير فيه.

المجموعة التي عرضها العمل امس متنوعة وتبشر بالتجديد. على رأسها يقف، بعد بيرتس وزيران شابان: اسحق هيرتسوغ وافيرا بينس ـ اللذان راكما تقديرا في فترة ولايتهما القصيرة. وفيها نساء أكثر من اي قائمة اخرى (وعلى رأسهن يولي تمير، التي حتى لو لم تقفز من المكان السادس الى المكان الخامس المخصص للنساء، فانها حققت انجازا معتبرا)، رجال اكاديميا كبار (تمير هي بروفيسورة للفلسفة، وابيشاي بريفرمن بروفيسور شهير في الاقتصاد)، خبراء أمن ذوو تجربة عملية واسعة (بينهم وزير دفاع سابق، لواءان في الاحتياط، رئيس مخابرات ورئيس موساد سابق)، وحاخام ارثوذكسي ذو رؤيا فكرية معتدلة واشتراكية ديمقراطية، ليخصص معظم وقته لتطوير العلاقة بين مواطني اسرائيل العرب واليهود. ومثيرة للانطباع على نحو خاص حقيقة أنه في العشرة الاوائل تندرج ناديا الحلو، العربية من سكان يافا، التي وضعت في مكان عال ليس كمندوبة الوسط العربي بل في اطار المقعد المضمون للنساء. وانتخابها، بصفتها مواطنة عربية اولى تتنافس للكنيست في مكان عال جدا في قائمة صهيونية دون حصة للاقليات، هو مؤشر هام في السياسة الاسرائيلية. اذا ما نجح العمل في نيل اكثر من 22 مقعدا فانه سيكون الحزب الصهيوني الوحيد، الذي اثنان من نوابه في الكنيست عربي وواحد درزي. وهكذا سيتجسد وعد بيرتس للجمهور العربي في أن يرى فيهم شركاء كاملين في الطريق السياسي الجديد للعمل.

وسيتنافس العمل في الانتخابات بمنتخب شاب نسبيا، يدمج فيه روحا مدنية منتعشة وجدول اعمال اجتماعيا صرفا مع خبرة في الفعل السياسي. وأكثر من كل شيء، فانه يبث اليوم التزاما بقواعد اللعب السياسي. حزب العمل لن ينشغل بعد اليوم بالشكاوى عن الصفقات، او بالجدال اذا كان يجب أم لا يجب اعادة شمعون بيريس وايهود باراك (الذي استصاب الان بالذات السفر الى الخارج) في مناصب كبيرة: هذا المنتخب، هو الذي سيقف الان امام الاختيار في صندوق الاقتراع وسيكون مسؤولا عن الفشل وعن النجاح.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/1/19

ايهود باراك

عمير بيرتس

السوق اليهودي في الخليل فلسطيني بالضبط مثلما هو سوق الخردة في يافا اسرائيلي

عنف المستوطنين في الخليل يثير الغضب لدى الكثير من الاسرائيليين ويحرج المعتدلين منهم في الضفة الغربية

■ عنف اليهود من سكان الخليل والفتيان المندفعين الذين يساعدونهم يثير الغضب لدى جمهور واسع ويحرج معتدلي المستوطنين في الضفة الغربية. ويخشى الاخيرون من أن تزيد اعمال الشغب نسبة من يعتقدون بوجوب الخروج من المناطق المحتلة، فيسهل بذلك على الحكومة فك الارتباط عنهم. ايهود اولمرت، في احد تصريحاته الاولى شد على شفتيه ووعد بعدم اعفاء خارقي القانون من المسؤولية. وبعد بضع ساعات اعلن المنطقة منطقة عسكرية مغلقة. وبدا للحظة بأن السلطات تصحو إذ أن ضائقتهم المتواصلة لعرب الخليل تمس بشغاف قلب المجتمع الاسرائيلي وأنه يتعاظم الاعتراف بوجوب التخلي عن تواجد اليهود في داخل مدينة الآباء والاجداد. هذا مزاج آني. فالعاصفة ستمر والحكومة ستنقل السيطرة في السوق اليهودي في الخليل الى الطائفة اليهودية. والتوقع يعتمد على تجربة الماضي، التي تثبت انه تقريبا في كل الاحوال يتغلب المتزمتون على الحكومة وعلى الوضع القانوني لهذا الملك.

تفسير: يهود الخليل لا يطالبون لانفسهم بحقوق لا تمنحها دولة اسرائيل لعشرات الاف اليهود الذين يسكنون في اماكن اخرى في المناطق المحتلة. وبالعكس، فان المبررات القانونية التي يستندون اليها مبلورة اكثر من المبررات المؤيدة لحقوق اهالي ارئيل او معاليه ادوميم في الاستيطان في اماكن سكناهم.

الموقع موضع الخلاف اشتراه يهود في بداية القرن الـ 19، وكان يتصرف به اهالي الطائفة الشرقية حتى المذبحة التي نفذها بحقهم جيرانهم في العام 1929. وعندما أُفرغت المدينة من يهودها واقفر السوق أجرت البلدية المحلات التجارية لتجار عرب. في العام 1949 اصبحت الضفة الغربية جزءا من المملكة الهاشمية وانتقلت الاملاك الى مسؤولية الوصي الاردني على أملاك الغائبين.

في أعقاب احتلال المناطق ورثت الادارة المدنية صلاحياته ومنذئذ تتصرف اسرائيل بالاملاك الخاصة المهجورة لليهود تماما مثلما تتصرف بالاراضي العامة: كل ملك ليس مسجلا على اسم مالكين عرب، أكبر مدن اسرائيل ومئات القرى والبلدات هي ملك عربي صودر وانتقل الى الدولة ومن يديها الى الاملاك الخاصة. المالكون السابقون يوجدون ليس فقط في مخيمات اللاجئين في البلدان العربية بل وايضا بين ظهرانينا.

من الافضل لنا أن نجذر القرار التاريخي في أنه في حرب الانبعاث بدأ تقويم جديد، ومنها صاعدا كل ما يوجد غربي الخط الاخضر هو ملك اسرائيل، وكل ما يوجد شرقيه ملك الفلسطينيين. الاستنتاج هو ان السوق اليهودي في الخليل هو فلسطيني، بالضبط مثلما هو سوق الخردة في يافا اسرائيل. قتلى العام 1929 الذين سنوقظهم من قبورهم في الخليل سيوقظون الموتى العرب، الذين ذبحناهم في حرب التحرير، وهؤلاء لن يرووا القصة التي نستطيب روايتها لانفسنا.

يارون لندن
كاتب يساري
(يديعوت أحرونوت) 2006/1/19

نجاح الاحزاب في اسرائيل يعني عزوف الناخبين عنها لانها أدت الدور المطلوب منها والبحث عن بدائل جديدة اخرى

■ لدينا هنا نوع من الاعتقاد الساذج بأنه اذا نجح الحزب في اعماله ووفى بوعوده – فسيعترف له الناخب بذلك ويصوت له مرة اخرى. ليس هناك خطأ أكبر من هذا. في الدولة التي يعتبر فيها التدليل كلمة سيئة، هناك واقع آخر. كلما ازداد نجاح الحزب وكلما وفى بوعوده للناخبين كلما ازداد هجران الناخبين له وانتقلوا الى حزب آخر. هذا هو «قانون النجاح المعاكس».

مصير شينوي المرير يعبر عن هذا المبدأ بصورة واضحة. هذا الحزب حصل على 15 مقعدا في الانتخابات السابقة عندما وعد بشن حرب كبرى ضد الاصوليين. المشكلة هي أنه نجح في وعده. للمرة الاولى منذ سنوات تتشكل في البلاد حكومة من دون حركة شاس ووزارة الأديان (الوزارة أُلغيت) وإلغاء مئات المناصب المخصصة للنشطاء الاصوليين وإلغاء الميزانيات المحوّلة للمعاهد الدينية وتقليص نصف مليار شاقل في السنة من مخصصات المدارس الاصولية. بعد ذلك تم تقليص مخصصات الاطفال وايقاف التمييز فيها. مخصصات الطفلين الأول والثاني وصلت الى 170 شيكل في الشهر، أما الطفل الخامس فكان يتقاضى 850 شيكل. هذا كان حتى الانقلاب الذي أحدثته شينوي. وبفضلها تمت معادلة المخصصات لكل الأولاد. المغزى من ذلك واضح: مخصصات أقل للاطفال. شينوي أيد تقليص المخصصات وضمان الدخل وتخفيض ضريبة الدخل ـ كوسيلة لتشجيع الانتقال من المخصصات الى العمل. أيد الخصخصة والاصلاحات الهامة التي دفعت بالاقتصاد الى الأمام. السلطات المحلية التي اضطرت في عهد شاس الى تحويل الاموال للمؤسسات الدينية تخلصت من هذا العبء الفاسد. كما أن قوة الإكراه الديني تضاءلت هي الاخرى. فجأة ليس هناك مراقبون في عيد الفصح لمراقبة كل من يتجرأ على شراء المُحرمات في العيد. فجأة لم يعد هناك من يلاحق التجار الذين يفتحون محلاتهم يوم السبت. وبرز خيار الدفن العلماني للموتى بعد أن كان ممنوعا. الجنود الذين خدموا في الجيش ولكنهم لم يكونوا مُعرّفين رسميا كيهود حصلوا أخيرا على الجنسية، الأمر الذي أتاح لهم جلب أهاليهم الى البلاد. وحتى الزنوج العبرانيين في ديمونا حصلوا على اقامة دائمة – بعد عشرات السنين من التجاهل.

شاس اختفت عن الأنظار على المستوى الاعلامي. النجم الاعلامي، شلومو بنيزري الذي كان يظهر على الشاشة يوميا، لا يُستذكر اليوم إلا في اطار لائحة الاتهام المقدمة ضده بتهمة الرشوة. ونفس الشيء مع يئير بيرتس من شاس الذي اعترف بتزييف اعمال أكاديمية وتوصي الشرطة بتقديم لائحة اتهام ضده بتهمة الرشوة.

الاصوليون الذين تمت قصقصة أجنحتهم لم يعودوا سببا للتخويف. في ايام الجمعة لم يعد هناك تذمر علماني من الإكراه الديني وعدم احترام حقوق المواطن. الأمر الذي يهم الناخب المحتمل لشينوي هو مصير المفاوضات مع الفلسطينيين.

في ظل هذا الوضع الجديد، يقول الناخبون لتومي ليبد وابراهام بوراز: نحن مُمتنون لكم فعلا على وفائكم بوعدكم ونجاحكم في شطب القضية الاصولية عن جدول الاعمال، ولكن هذا هو السبب بالضبط من وراء قرارنا الانتقال الى حزب آخر يعكس جدول الاعمال الجديد ـ «كديما». يوجد لشينوي حظ في أنه لم ينجح في تلبية كل ما وعد به. فشل في قضية تجنيد تلاميذ المعاهد الدينية للجيش، وفي سن قانون الزواج المدني. ولو كان قد نجح في هذه الامور لما حصل على المقاعد الاربعة التي تعطيه إياها الاستطلاعات.

اذا تسبب «قانون النجاح المعاكس» في عدم دخول شينوي الى الكنيست القادمة وعودة شاس الى الحكومة ـ فسيتغير جدول الاعمال مرة اخرى. وما أن يعود الابتزاز الاصولي والإكراه الديني والتنكيل بالأقليات، حتى يعود ناخبو شينوي الى التذمر في ايام السبت والتساؤل عمن سيوقف الابتزاز ومن الذي سيدافع عن الخزينة العامة؟ ومن سيعالج الـ 300 ألف اسرائيلي الذين لا يستطيعون الزواج في البلاد؟ من الذي سيحرص على حقوق المواطن عندما يكون وزير الداخلية من شاس؟ ومن سيكافح ضد الإكراه الديني؟ ومن الذي سيرسخ رؤية ليبرالية ـ انسانية يكون الانسان وحرياته وحقوقه في مركزها؟ أين اختفيتما يا لبيد وبوراز؟

نحميا شترسلر
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/1/19

أحد اسباب عنف المستوطنين اليوم

هناك أخلاقيات انتقائية في اسرائيل بصدد العنف ومن يمارسه

■ الخلاصة النهائية واضحة: عنف الزعران من الخليل مرفوض، ومن الواجب تنفيذ القانون والنظام وايقاف هذه العربدة. وعلى الرغم من ذلك، يجدر أن نجري تحليلا عميقا للمسألة: ما الذي يتسبب في صمت المستوطنين المعتدلين ومجلس «يشع»، الذين كانوا يرفعون صوتهم على الفور ضد كل مظاهر العنف في معسكرهم (باستثناء بنتسي ليبرمان)؟

التمعن المعمق سيشير الى أنهم صامتون بدرجة كبيرة بسبب مشاعر الخيانة التي أثارتها في نفوسهم حقيقة أن اغلبية خصومهم في اليسار لم يأتوا لمساعدتهم في ظل المساس بالقيم الاخلاقية والديمقراطية خلال خطة فك الارتباط. هم صمتوا عندما أدار رئيس الوزراء ظهره لبند مركزي في سياسته الانتخابية (ضد التنازلات أحادية الجانب)، وتعهده بالانصياع للاستفتاء الشعبي في الليكود، وعندما أُرسلت الفتيات الى السجون حتى انتهاء الاجراءات بسبب قيامهن باغلاق الشوارع، أو عندما استُخدم العنف الشرطي ضد متظاهري اليمين.

من الجانب الآخر، صمت اليساريون ايضا لانهم يعتقدون أن دروس الديمقراطية لن تأتيهم من المستوطنين، وكذلك لانهم اعتقدوا أن من يوجد لديه استعداد للسيطرة على ملايين الناس من دون حقوق مدنية أو يهدد بالحرب الأهلية ردا على الاخلاء، لا يستحق حمايتهم.

لقد تبلورت، اذن، دائرة خطيرة من الاستخدام الانتقائي لحقوق المواطن والقيم الديمقراطية، وكل طرف يدافع عنها فقط عندما تتلاءم مع رؤيته. لا حاجة لأن يكون المرء مختصا في نظرية الألعاب، حتى يدرك أن كل «جولة» من هذه الجولات ستزيد من مشاعر الغضب لدى الخصوم وتجاهلهم لحقوق «الآخر» في المراحل القادمة.

هناك حاجة اذا الى تحطيم طوعي للحواجز من كافة المعسكرات: أفراد اليمين الذين سيعملون ضد اقتلاع اشجار الزيتون والعنف في الخليل، وضد العنف الممارس في تفريق المظاهرات العربية أو معارضي الجدار الفاصل واليساريون الذين يعكفون على اتخاذ القرارات المصيرية في ظروف الاستقامة الديمقراطية الواضحة، وضد العنف وإهانة المستوطنين وأنصارهم. قد ينشب جدل مشروع عندما يستوجب الأمر مساً نسبيا في حقوق الانسان من اجل تطبيق السياسة، حمائمية كانت أم صقرية. لا يُعقل أن يسود جدل حول العنف أو المس بحقوق الانسان التي لا توجد فيها أي حاجة أمنية أو سياسية.

بهذه المناسبة، يجدر التنصل من الاستخدام الانتقائي لعدة ادعاءات اخرى: مثلا، قضية «الأعشاب الشاذة». عندما يُضبط شخص من اليمين وهو يمارس العنف يُصنف على أنه «عشبة شاذة»، وأنه لا يُدلل على الكل. أما في نظر اليسار فهو برهان على «عنف المستوطنين». أما عندما يُتهم عربي اسرائيلي بعقوبة تنظيم ارهابي ـ فالعرب واليسار هم الذين يحذرون من التعميم، بينما تسود القناعة لدى اليمين أن لدينا برهانا على فرضية «الطابور الخامس». لقد آن الأوان لسياسة موحدة: القطاع بأكمله ليس مسؤولا عن عمل أفراده.

نفس الشيء يُقال عن الاستخدام الانتقائي لمصطلح «سلطة القانون». ظاهرة خطيرة بالنسبة لحقيقة الثقة في هذه القيمة. قيل منذ سنوات طويلة أن «الخطر الأشد على سلطة القانون موجود في المناطق»، ولكن الأمور تُقال على لسان نفس الأطراف التي تفاخرت بعد انتخاب عمير بيرتس بأنه «لم يتردد في الالتقاء مع قادة م.ت.ف حتى عندما كان هذا الأمر محظورا».

اذا كان الأمر يتعلق بالعنف السياسي ـ الخطر الأشد على الجمهور اليهودي موجود في صفوف اليمين الديني فعلا، ولكنه قائم ايضا في اوساط عرب اسرائيل. وعندما يجري الحديث عن البؤر غير القانونية، يصعب عدم الابتسام بمرارة: ماذا تعتبر بضعة كرفانات بالمقارنة مع الخرق الفظ لقانون التجارة في يوم السبت ـ هذا الخرق الذي لم يُكتب عنه أي تقرير مثل تقرير ساسون. ونفس الأمر بالنسبة للادعاء بأن «الاحتلال قد تسبب بالعنف لعموم المجتمع الاسرائيلي».

لو كان ذلك صحيحا لكان من الواجب التوقع أن يكون «مؤيدو الاحتلال» الأبرز ـ المستوطنون ـ في طليعة المرتكبين للمخالفات العنيفة في اسرائيل. إلا أن ذلك ليس الوضع القائم، كما نعلم، لذلك من المحتمل الافتراض أن الإباحية الليبرالية المفرطة تحديدا، سمحت على الأقل بظهور العنف. عمليا، من المحتمل أن يكون النهج الإباحي المتسامح الشامل هو الذي أسهم على ما يبدو في رعاية خروقات القانون والعنف حتى في أوساط المستوطنين ايضا.

يئير شيلغ
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/1/19